

آفاق التنمية

نشرة غير دورية تعرض لأهم الكتابات النظرية والتطبيقية الحديثة في قضايا التنمية

العدد الثالث

نوفمبر 2010

فريق التحرير:

أ.د. مصطفى كامل السيد رئيسا

هشام سليمان سكرتيرا

أحمد رجب

سمية متولي

مروة عبد العزيز

نهلة محمود

نهى نصار

رقم الصفحة	جدول المحتويات
3	افتتاحية العدد
	أفكار جديدة في التنمية
4	• بول كروجمان
6	• النوع والتنمية
	قضايا وتحديات التنمية
	• صعود كتلة اقتصادية وسياسية جديدة
8	في أعقاب الأزمة المالية العالمية
10	• التعليم ودوائر فقر الأطفال
12	• تقرير الاقتصاد الأخضر (صديق البيئة) 2009
	تجارب التنمية
13	• تقرير التنمية البشرية لمصر 2010
16	• سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه الحوكمة
	• التصنيع ما بعد الأزمة الاقتصادية الحادة 1997-1998:
19	تجربة إندونيسيا
23	أنشطة شركاء التنمية
25	مطبوعات شركاء التنمية
26	نرحب بمساهماتكم

افتتاحية العدد أ.د. مصطفى كامل السيد*

يرحب شركاء التنمية بك عزيزي القارئ في هذا العدد الثالث من آفاق التنمية، ويقدمون لك فيه وجبة جديدة يودون أن تحظى بتقديركم، وتتضمن هذه الوجبة تنوعا في عناصرها ما بين أفكار جديدة وتحديات وتجارب، تتعلق كلها بالتنمية ولا يفوتهم أن يذكروك بأنشطتهم، علمهم يحظون بمشاركتم فيها.

ويعرض القسم الأول في هذا العدد موجزا لأهم أطروحات أستاذ الاقتصاد الأمريكي بول كروجمان، الأستاذ بجامعة برنستون، وكاتب عمود يظهر مرتين أسبوعيا بجريدة نيويورك تايمز، والحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، وهو واحد ممن تنبأوا بتكرار الأزمات الاقتصادية في الدول الرأسمالية، ويرجع هذه الأزمات إلى ركود الطلب في هذه الاقتصادات في مواجهة الطاقة الإنتاجية الهائلة التي يتسم بها الاقتصاد الرأسمالي، وي طرح للعلاج حولا تستوحي روح تحليلات الاقتصادي البريطاني كينز، ولكنه ربما يتجاوزها مؤقتا بهدف إصلاح بنية هذا الاقتصاد، وخصوصا مؤسساته المصرفية، كما يلح هذا القسم على أهمية أن ينطوي تحليل التنمية وسياساتها على إدراج بعد النوع، أو الفوارق التي يفصل بها كل مجتمع بين الإناث والذكور.

ويشير القسم الثاني إلى ثلاث قضايا هامة للتنمية في ظرفها التاريخي الراهن، هي صعود قوى اقتصادية جديدة أصبحت تسهم بقدر متزايد من الإنتاج العالمي، في مقدمتها كل من الصين والهند والبرازيل، والتي أدى دورها المتزايد في السوق العالمي إلى الاعتراف بها في دوائر صنع القرار الدولية الكبرى، ومن ثم انضمت مع دول صاعدة أخرى إلى مجموعة الثمانية لتشكل جميعها مجموعة العشرين، والتي أصبحت هي المحفل الرئيسي لتشكيل السياسات الموجهة للاقتصاد العالمي، وتشمل قضايا هذا العدد كلا من التعليم في علاقته بفقر الأطفال، وهي علاقة متبادلة، فالفقراء لا يقدرون على مواصلة الدراسة أو النجاح في التحصيل، والتعليم، ما لم يكن مناسباً لظروفهم، قد لا يؤدي إلى النتائج المرجوة في الارتقاء بأوضاعهم، والقضية الثالثة هي البيئة التي لم يعد من الممكن تجاهل آثارها على التنمية وأثر التنمية عليها.

ويستعرض القسم الثالث جوانب من تجارب التنمية، ما هو مثلا دور الشباب في عملية التنمية؟، تستخلص إحدى المساهمات في هذا القسم بعض الدروس المستفادة من تقرير التنمية البشرية لمصر، والذي كان الشباب هم موضوع عدده الأخير، ونظرا لأن الحوكمة أصبحت أحد مشاغل المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية، وهي بالفعل محدد هام لنجاحها، فقد استعرضت مساهمة أخرى سياسة الاتحاد الأوروبي إزاءها، واهتمت المساهمة الأخيرة في هذا القسم باستعراض تأثير الأزمة الاقتصادية على عملية التصنيع، باستلهاً العبر من حالة إندونيسيا.

ويرجو فريق هذه النشرة أن تحظى هذه الوجبة برضائكم، وألا تترددوا في الكتابة لهم للإعراب عن رأيكم، أو لاقتراح المشاركة معهم في أعداد قادمة.

(* أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة والجامعة الأمريكية بالقاهرة والمدير التنفيذي لشركاء التنمية.

بول كروجمان
أ.د. مصطفى كامل السيد

برز إسم بول كروجمان، عالم الاقتصاد الأمريكي، والأستاذ الشهير بجامعة برنستون، وصاحب العمود الذي يظهر مرتين كل أسبوع على صفحات جريدة نيويورك تايمز في السنوات الأخيرة مع تخبط التفسيرات التي ذاعت حول أسباب الركود في الاقتصادات الرأسمالية، والذي انتهى بأزمة في سنة 2008 لا يعرف أحد متى سيتعافى منها الاقتصاد العالمي، على الرغم من بعض التوقعات المتفائلة التي بشرت بقرب انتهائها في سنة 2010، أو حتى سنة 2011 على أقصى تقدير. وكان سبب الاهتمام بكتابات كروجمان أنه خصص قدرا لا بأس به منها لتحليل أسباب الكساد في الاقتصاد العالمي، وهو ما دفع الهيئة المشرفة على جائزة نوبل الشهيرة لمنحه جائزة نوبل في الاقتصاد في سنة 2008.

وجوهر تحليل كروجمان للكساد العالمي هو أن الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة تواجه أزمة في الطلب، الذي لا ينمو بالسرعة التي تتلاءم مع قدرة هذه الاقتصادات الهائلة على الإنتاج، وأن خروج هذه الاقتصادات من أزمتها رهن بإنعاش الطلب، وهو في ذلك يختلف مع كثير من الاقتصاديين الذين يركزون على جانب العرض في تحليل مشاكل الاقتصاد، ويعتقدون أن العرض يخلق الطلب، أي أن إنتاج السلع والخدمات يولد دخولا للعاملين في إنتاجها، ولبائعي المواد الخام والسلع الوسيطة الضرورية لهذا الإنتاج، ولمقدمي خدمات النقل والتسويق التي لا يمكن لهذا الإنتاج أن يتم بغيرها. وعلى العكس يرى كروجمان أن العرض في الاقتصادات المتقدمة لا يولد الطلب، بحكم طبيعتها الرأسمالية الكثيفة، أي اعتمادها الكبير على رأس المال سواء المادي أو المعرفي، وتوفيرها للأيدي العاملة والمواد الخام، مما يقلل كثيرا من قدرتها على توليد الطلب.

ولذلك فالحل الذي يقترحه كروجمان خروجاً من أزمة الكساد المستمر في هذه الاقتصادات يقوم على ضخ أصول مالية ونقدية هائلة تولد الطلب الكافي لدفع الاقتصاد للنمو من جديد، وذلك عن طريق وفرة الإئتمان المصرفي، وزيادة الإنفاق العام، وإصلاح النظام المصرفي، وعلاج الآثار السلبية للعولمة المالية، وهو لا يتردد في دعوة الحكومة الأمريكية للمساهمة في رؤوس أموال البنوك، إلى حد قد يصل إلى تأميمها، ولكن هذا التأميم هو مجرد إجراء مؤقت، حتى تتعافى هذه البنوك من أزمتها، وقد دعا في تعليقه على خطة الإنعاش التي أخذ بها الرئيس أوباما إلى عدم تردد الحكومة الأمريكية في الإدارة الفعلية للبنوك التي ساهمت في رأسمالها للتأكد من أن هذه البنوك لا تعزف عن تقديم القروض للعملاء خوفاً من تعثرهم، وأن تحدد توجهات الإقراض بما يضمن عدم سقوط الاقتصاد في أنشطة وهمية جديدة، ويرى أيضاً أن تكون زيادة الإنفاق ليس من خلال تخفيض الضرائب على الأثرياء أو على دافعي الضرائب عموماً، وإنما من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على المرافق العامة من طرق ومدارس وجسور، ويشجع على الاستفادة من الأفكار التي طرحها في هذا المجال الاقتصادي البريطاني الشهير جون ماينارد كينز كحل لأزمة البطالة في الاقتصادات الرأسمالية. وينتقد كروجمان بشدة الفوضى التي ضربت بأطنابها المؤسسات المصرفية، من خلال رفع الرقابة الحكومية عليها، والسماح لمؤسسات غير مصرفية مثل صناديق الاستثمار والمعاشات والرهنات بالقيام بعمل البنوك. وهو يدعو في هذا السياق إلى زيادة رأسمال البنوك، ورفع احتياطيها، واحتفاظها بما يمكنها من تحويل هذا الاحتياطي إلى نقد سائل لتمكينها من مواجهة طلبات العملاء حتى ما يتعلق باسترداد الأموال في وقت الأزمات، ويحذر من انخراط البنوك في ممارسات تنطوي على جانب كبير من المخاطرة مثلما شاع قبل الأزمة الأخيرة، وهو يشدد أيضاً على ضرورة فرض الرقابة على ما يسميه ببنوك الظل، أي تلك

المؤسسات التي أصبحت تقوم بدور البنوك، بل وتملك من الأموال ما يفوق بكثير ما تملكه البنوك المركزية دون أن تكون بنوكا، وكان لها دور كبير في توليد الأزمة الأخيرة.

ولا قيمة لكل هذه الإجراءات من وجهة نظر كروجمان إلا بمدد الإصلاح إلى الاقتصاد العالمي، ومعالجة جوانب العولمة المالية التي كانت سببا إضافيا للأزمة، وخصوصا حرية حركة رؤوس الأموال على مستوى العالم، وبالذات حركتها في المدى القصير، كما أن إجراءات الإصلاح التي يدعو لها لن تكون مجدية إلا إذا أخذت بها كل الدول الرأسمالية الكبرى والاقتصادات الناشئة، كما يوصي أيضا بتوفير معونات كبيرة للدول النامية ليس على أساس الإحسان، ولكن لأن دفع النمو في هذه الدول من شأنه أن يضيف إلى قوة الطلب على صعيد الاقتصاد العالمي.

من هو بول كروجمان؟

حصل على البكالوريوس من جامعة ييل في عام 1974 وشهادة الدكتوراه من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في عام 1977. وقد قام بالتدريس في جامعات ييل، معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وجامعة ستانفورد. مؤلف أو محرر أكثر من 20 كتابا وأكثر من 200 بحثا علميا في المجالات المتخصصة، من أهمها: The Great Unraveling and Conscience of a Liberal .

هو واحد من مؤسسي "نظرية التجارة الجديدة"، والتي أدت لإعادة النظر في كيفية إدارة التجارة الدولية. وتقديرا لهذا الإنجاز، حصل في عام 1991 على ميدالية جون بايتس كلارك من الرابطة الاقتصادية لأمريكا تقديرا لجهوده كأفضل اقتصادي أمريكي لم يبلغ الأربعين. في حين تركز دراساته حاليا على الأزمات الاقتصادية والعملية. ردا على الأزمة المالية الحالية، أصدر كروجمان طبعة محدثة من كتابه "عودة اقتصاد الكساد"، الذي حذر في إصداره الأول في 1999 من المشاكل التي نواجهها اليوم.

وفي يوم 13 أكتوبر 2008، أعلن حصول كروجمان على جائزة نوبل في الاقتصاد.

النوع والتنمية سمية متولي*

- Acosta-Be'len, Edna and Christine E. Bose (2010). 'Gender and Development'. In Judith Lorber. *Gender inequality: feminist theories and politics*. New York: Oxford University. 4th Ed.
- Jacquot, Sophie (2010). 'The Paradox of Gender Mainstreaming: Unanticipated Effects of New Modes of Governance in the Gender Equality Domain'. *West European Politics*, 33: 1, July, 118-135.
- Permanyer, In~aki (2010). 'The Measurement of Multidimensional Gender Inequality: Continuing the Debate'. *Soc Indic Res*, 95: 181-198.

بدأ الاهتمام غير المسبوق بقضية المساواة بين النوعين - الرجل والمرأة - في التصاعد منذ مطلع الثمانينات من القرن المنصرم؛ حتى تولدت قناعة بأن هذه المساواة أضحت من المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية والإبقاء على استمرارية هذه التنمية فيما عرف بإسم التنمية المستدامة؛ ولعل هذا ما حدا بالأمم المتحدة لإدراج المساواة بين الجنسين في المركز الثالث على قائمة الأهداف التنموية للألفية الجديدة. وفي هذا الصدد، عُدت اتفاقية مناهضة التمييز ضد جميع أشكال التمييز ضد المرأة - التي دخلت حيز التنفيذ منذ 1981- التجسيد القانوني الأول من نوعه لهذا الاهتمام. غير أن إثارة قضية المساواة بين النوعين تستلزم تناول عدد من القضايا والإشكاليات ذات الصلة، وعلى سبيل المثال: ما هي الأبعاد الفكرية في قضية المساواة بين النوعين؟ وإلى أي حد تتوقف التنمية الاقتصادية على المساواة بين النوعين؟

بداية، لم تكن قضية المساواة بين النوعين بمنأى عن التناول الفكري والسجال الفلسفي حيث دشّن Alex De Tocqueville أولى محاولات طرح القضية في السياق الأمريكي في كتابه *Democracy In America* الصادر عام 1853 والذي طرح فكرة تعليم النساء من منظور قيمي. وأكثر تحديدا فقد أبقى توكوي في على تبعية المرأة للرجل وأن وظيفتها الأساسية هي الإبقاء على وإدارة مؤسسة الأسرة. ولكي تقوم المرأة بدورها بفعالية وتسهم في تدشين القيم الديمقراطية في مجتمعها فيجب أن تتلقى قدرا من التعليم يساعدها على تلقين القيم الديمقراطية لأبنائها. وفي تحليل توكوي في يبقى الرجل هو رئيس الأسرة وفقا لما أملت الطبيعة على الرجل والمرأة من إختلافات جسمانية تؤهل كل منهما لدور حددته الطبيعة. وقد اتفق كل من Rousseau وWollstonecraft مع توكوي في هذا التحليل. ثم تبعهم John Stuart Mill في مقاله المعنون *The subjection of the women* والذي نُشر عام 1861 ليقر بهذه التبعية، إلا أنه اختلف في منطلقات التفسير حيث لم يتعلق الأمر بالطبيعة وإنما بالقبول الطوعي من جانب المرأة بالتبعية للرجل في العمل والأسرة واصفا هذا القبول "بالإيجابي". ويأتي إسهام ميل في هذا السياق في إشارته لديناميكية العلاقة داخل الأسرة لتكون بذلك الإشارة الأولى من نوعها لطبيعة علاقات القوة المتضمنة في قضية المساواة بين النوعين. فقد أشار ميل إلى أن الأسرة مؤسسة قوامها طاعة الأبناء للآباء، وتكافؤ العلاقة فيما بين الآباء.

وبحثا عن العلاقة السببية التي تجمع ما بين المساواة بين النوعين وبين التنمية الاقتصادية، فإن العلاقة ليست حتمية وجودا وعمدا حيث ثبت من خلال الدراسات الإمبريقية التي أجراها كل من Dollar and Gatti وKlasan أنه كلما زادت المساواة بين الرجل والمرأة في مجتمع ما زادت

(* معيد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

معدلات النمو في هذا المجتمع. بينما خلصت الدراسة الإمبريقية التي أجراها Seguíno على الدول الآسيوية في الفترة من 1975-1995، إلى أن ارتفاع نسبة عدم المساواة بين الرجل والمرأة في هذه الدول وانخفاض أجور المرأة عن الرجل اقترن بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في هذه البلاد.

لقد مرت دراسة النوع والتنمية بمرحلتين أساسيتين، مرحلة الحقبة الاستعمارية، ومرحلة الحقبة ما بعد الاستعمارية. ففي المرحلة الأولى اتجهت أغلب أدبيات التنمية الكلاسيكية لإعتبار المرأة كائن سلبي متجاهلة الدور الاقتصادي للمرأة، مركزة فقط على الدور العائلي لها. وبالمثل، فقد تم تجاهل دور المرأة في الدول النامية والأنشطة التي تقوم بها في مجال الاقتصاد غير الرسمي إلى أن كتب Ester Boserup عام 1970 دراسته التي مثلت نقطة فاصلة في دراسة النوع وعلاقته بالتنمية حيث تناول دور المرأة في الاقتصادات الزراعية. ثم جاءت مرحلة ما بعد الحقبة الاستعمارية التي اعتبرت المرأة آخر المستعمرات، وهو ما ورد في كتابات الباحثين النسويين أمثال: Mies Worfhof و Bennholdt-Thomsen عام 1988 حيث ساووا بين المرأة والمستعمرات من حيث كونهما منتجان بالتبعية والخضوع التام، حيث طورت الرأسمالية من نفسها من خلال التفكير في دور المرأة بأنه يتجاوز المجال العائلي إلى مجال إنتاج البضائع.

وثمة أمرين تجب الإشارة إليهما في صدد تحليل هذه القضية. الأمر الأول يتعلق بالأبعاد الثقافية في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وعلى وجه التحديد المكون الديني في هذه الأبعاد حيث نمت الحركة العالمية النسوية لتطالب بهذه المساواة ونجحت في فرض أجندتها على المؤسسات الدولية التي باتت تستهدف تحقيق مثل هذه المساواة في بلدان العالم النامي وخاصة الإسلامي التي يسود فيها الاعتقاد الخاطيء بأن الدين وضع المرأة في منزلة أخط من الرجل، وهو ما يخلق نوعاً من المقاومة الداخلية للإستجابة لمثل هذه السياسات. وهذا ما يفرض على مؤسسات المجتمع الدولي أن تغير من لغة خطابها بما يجعله يتفق مع مرجعيات هذه المجتمعات. أما الأمر الثاني فهو يتعلق بقياس المساواة بين الرجل والمرأة؛ ذلك أن تحقيق المساواة على مستوى الدولة لا يعني بالضرورة تحقق المساواة على المستوى الفردي. كما أن أغلب التقارير الدولية تقوم على الشكاوى المقدمة من النساء في مجتمع ما، وهو ما لا يعد في حد ذاته مقياساً يتمتع بالمصداقية في التعرف على مدى تحقق المساواة بين الرجل والمرأة.

وأخيراً يمكن الإنتهاء ببعض المقترحات الخاصة بتحسين وضع حقوق المرأة من قبيل: إدماج حماية الموارد الاقتصادية للمرأة في برامج التحديث، وهو ما يقتضي أن يكون التحليل النوعي جزءاً من صياغة برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحديث، وأن تتمتع المرأة بالحصول على حقها في التعليم وهو ما يفرض بدوره أن تتم تهيئة السياق الثقافي لتقبل تعليم الفتيات. هذا بالإضافة إلى ضرورة تمكين المرأة من الإضطلاع بدور في الحياة السياسية، وتوفير الإطار القانوني والتشريعي الذي يضمن لها ممارسة هذا الحق السياسي؛ وهو ما يتطلب تبعا تعديل المواد الدستورية والتشريعية بما يتفق مع اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كذلك فإن توفير خدمات الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة ومنع ومعالجة مرض الإيدز تعد من المتطلبات الأساسية لتمتع المرأة بحقوقها. وأخيراً يمكن للدول أن تسترشد بما ورد في إعلان أهداف الألفية في تحقيق وتفعيل حقوق المرأة.

صعود كتلة اقتصادية وسياسية جديدة في أعقاب الأزمة المالية العالمية
هشام سليمان*

- Gills, Barry K. (2010). 'Going South: Capitalist Crisis, Systemic Crisis, Civilisational Crisis', *Third World Quarterly*, 31: 2, 169 — 184.
- Renard, Thomas (2009). *A BRIC in the World: Emerging Powers, Europe, and the Coming Order*. EGMONT Paper 31. The Royal Institute for International Relations, Belgium.

تعددت تفسيرات أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية في مثل هذا التوقيت وبمثل هذا الحجم، ولكن التحليل الأشمل للأزمة يفتح الباب أمام النظر إليها على أنها جزء من مجموعة متداخلة ومتزامنة من الأزمات الأكبر والأضخم والأقدم. والتي يمكن تحديد ثلاثة أبعاد رئيسية لتجلياتها: أزمة اقتصادية تتعلق بالتراكمات الرأسمالية؛ وأزمة هيكلية عالمية ناجمة عن عمليات إنتقال مناطق تركيز الإنتاج والنمو والتراكم الرأسمالي وبالتالي مراكز الهيمنة؛ وأزمة حضارية تتعلق بشكل النظام العالمي ببعديه المادي والفكري.

بشكل عام، يمكن القول أن المحصلة النهائية للأزمة الحالية هي المزيد من الصعود لقوى اقتصادية جديدة على الصعيد العالمي على حساب القوى الاقتصادية التقليدية. فالعالم (الغربي تحديدا) يشهد منذ أواخر العام 2007 إنكماشاً في معدلات النمو والتوظيف؛ الأمر الذي تزامن مع إعادة توطین عمليات الإنتاج في دول كالصين والهند وروسيا والبرازيل (أو ما يعرف بالإنجليزية إختصاراً بدول البريكس - BRICs) وما عداها من الاقتصادات الصاعدة، والتي - من بين أمور أخرى - يعزى صعودها خلال الأزمة للدور القوي الذي لعبته الدولة في التحكم في مجريات الاقتصاد.

فهذه الأزمة الأخيرة كشفت بجلاء أن إخفاقات بالحجم الذي شهده العالم لا يمكن التعامل معها إلا بوجود الدولة كما حدث في الولايات المتحدة وما عداها من دول العالم الغربي - التي ساد فيها لعقود هدف البحث عن الأرباح من خلال السوق دونما تركيز كاف على المخاطر التي يمكن أن يتسبب بها ذلك. وهو ما كلف المجتمعات الكثير من المعاناة من حيث تقليص الإنفاق العام على الخدمات العامة والرفاهة لتمويل فاتورة الإصلاح، والتي راکمت كذلك المزيد من الديون على الأجيال الجديدة. ولعل الخطورة تكمن هنا في أن أي تعثر جديد - وهو ما ليس بمستبعد - ستكون آثاره أفدح إذا ما أخذنا في الاعتبار تراجع قدرة الدولة المثقلة بالفعل على التدخل حينها. وقد تأكدت مركزية دور الدولة مع ما لوحظ على عمليات التدخل والإنفاذ الحكومية من أنها كانت تحركات وطنية فردية بالمقام الأول - لا تتوازي مع حجم الإندماجات والتداخلات القائمة بين الأسواق العالمية.

على النقيض من هذه الصورة، نجد أن الوضع لم يكن بهذه القتامة في إطار مجموعة البريكس، والتي تحولت إلى منتدى دبلوماسي واقتصادي رسمياً في يونيو 2009 إبان الإعلان عن أول اجتماع لرؤساء الدول الأربع في روسيا لتنسيق الخطط والتحركات الاقتصادية فيما بينها على الساحة العالمية. فالأزمة التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي وغيره من الاقتصادات القوية التقليدية، لم تؤثر بذات القوة على هذه المجموعة الاقتصادية، بل وتمكنت الدول الأربع من رفع نسبة مساهمتها في إجمالي الناتج العالمي من 7% في 1995 لتصبح 15.5% في 2009. كما يتوقع بعض المحللين أن يتجاوز إسهام البريكس إسهام مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى

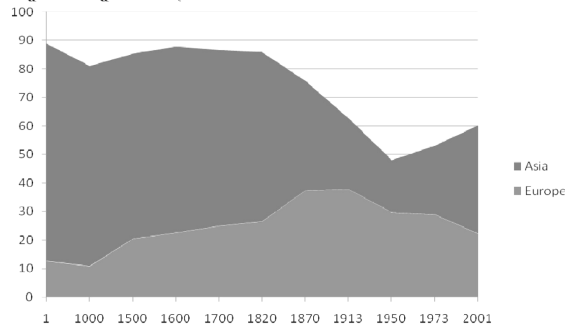
(* مدرس مساعد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة).

في الاقتصاد العالمي بحلول عام 2027. فضلا عن ذلك، فإنه يتوقع أن يصل حجم الناتج الإجمالي المحلي الصيني لضعف نظيره الأمريكي بحلول 2050.

وتتميز مجموعة البريكس عن مجموعة الاقتصادات الصاعدة التالية لها (وتضم بالأساس المكسيك وكوريا الجنوبية وإندونيسيا وتركيا وفيتنام) بحجم تأثيرها ومساهمتها في النمو العالمي. فخلال الفترة من 2000 إلى 2007، ساهمت البريكس بنسبة 27% من إجمالي النمو العالمي في مقابل 5.5% لمجموعة الاقتصادات التالية.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن تبادل المواقع على صدارة المشهد الاقتصادي العالمي إنما يجب النظر إليه من منطلق نسبي. فهذا الصعود لمجموعة البريكس ليس نتيجة فقط للتطور الداخلي لاقتصاداتها، وإنما بسبب تراجع الولايات المتحدة والاقتصادات الغربية مع ما تعانيه من مشكلات اقتصادية داخلية؛ الأمر الذي يبشر ببزوغ مرحلة جديدة على الصعيد العالمي تكون سمتها التعددية القطبية غير المتوازنة.

وداخل البريكس ذاتها، يذهب بعض المحللين إلى أن المجموعة ليست متجانسة – أو لا تتحرك بذات الوتيرة. فعدم التماثل موجود داخل هذه المجموعة كما سيكون موجودا على الساحة العالمية. فالصين تعد القائمة بينما تحاول الهند مجاراتها عن بعد. في حين لا تزال روسيا العائدة بقوة والبرازيل الصاعدة تراوحت مكانهما قرب مؤخرة الترتيب في المجموعة. وقد فسر البعض هذا الصعود القوي للهند والصين – ومن ورائهما روسيا – من منظور تاريخي بأنه استعادة للمكانة الآسيوية المنصهرة في المساهمة في الناتج المحلي العالمي - والتي تراجعت لصالح القارة الأوروبية مع الثورة الصناعية – كما يتبين من الرسم البياني التالي.



وختاما، فإن وقوع هذه التحولات واستمرارها لا يعني بالضرورة آنيتها. فهذه التحولات تعتمد على تراجع القوى التقليدية القائمة واستمرار الصعود من جانب القوى الجديدة على فترات زمنية ممتدة. فهي إذن عملية نسبية تاريخية. وإن كان قد يكون من الأفضل لمستقبل العالم ربما أن تنتزع القوة الاقتصادية بشكل أكثر عدالة بين الشمال والجنوب. الأمر الذي يدعو لإعادة النظر في المؤسسات والأفكار الحاكمة للنظام العالمي الحالي لتصبح أكثر تمثيلية من خلال: التحول للمزيد من تنظيم رأس المال؛ تراجع هيمنة الفكر الاقتصادي المؤله للسوق الحرة في مقابل عودة هيبة الدولة والثقة في تدخلها لتنظيم الأسواق لتحقيق الصالح العام ومنح الاقتصادات الصاعدة دورا أكبر في إدارة المؤسسات المالية الدولية. كما قد يكون من المفيد العمل على خلق وعي عالمي مشترك بالأزمة الحالية ومستقبل التحولات الاقتصادية ووضع أسس تجعل كلا من الحكومات وقطاع الأعمال مسؤولين أمام الأفراد العاديين وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تطوير الشكل الحالي للأمم المتحدة وصندوق النقد والبنك الدوليين. وهي تحولات كلها – إن اكتملت – إنما تمهد الطريق لتحقيق "السوق المندمج في المجتمع" "Socially Embedded Market" – حسب وصف المفكر الاقتصادي المخضرم كارل بولاني.

التعليم ودوائر فقر الأطفال

أحمد رجب*

- Zuluaga, Blanca (2010), 'Different Channels of Impact of Education on Poverty: An Analysis for Colombia', *Catholic University of Leuven (KUL)*, Center for Economic Studies, Working Paper Series.
- Engle, L. Patrice and Black, M. Maureen (2008), 'The Effect of Poverty on Child Development and Educational Outcomes', *New York Academy of Sciences*, vol. 1136, pp 243–256.
- Noble, Michael; Wright, Gemma and Cluver, Lucie (2006), 'Developing A child-focused and Multidimensional Model of Child Poverty for South Africa', *Journal of Children & Poverty*, Vol. 12, pp 39-53.

في قمة الألفية الثانية تبنت الأمم المتحدة ثمانى أهدافاً تنموية كان من أهمها، القضاء على الفقر والجوع المدقع، وتوفير التعليم الأساسي للجميع. ولا شك أن هناك علاقة تبادلية واضحة بين الهدفين حيث يحد الفقر من فرص تلقي التعليم المناسب. وفي الوقت ذاته يُعد التعليم من أهم سبل الخلاص من دوائر الفقر الجهنمية.

وللفقر مفهومين، مفهوم مادي ضيق يؤسس على الدخل بالأساس ولا شك أن أهم صياغة لذلك المفهوم هو خط الفقر المطلق المُعرف بدولار أو دولارين يومياً بمقياس تعادل القوة الشرائية، ومفهوم واسع يتعدى حدود النظرة المادية المحدودة ليبرز أبعاداً أعمق لظاهرة الفقر منها على سبيل المثال تقدير وإحترام الذات والإحساس بالانتماء الاجتماعي والهوية الثقافية والحصول على التعليم المناسب، لذا فإنه وفقاً لأمارتيا سن الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد يُعرف الفقر بكونه نقصاً في القدرات.

فيما تتنوع آليات تأثير الفقر على تعليم وتنمية الأطفال، تتعلق التأثيرات المباشرة " Direct Effects" برفع احتمالات التعرض للمخاطر وتقليل احتمالات الوقاية منها، فعلى سبيل المثال يتعرض الأطفال في الأسر المعيشية الفقيرة لمخاطر سوء التغذية بالمقارنة بأقرانهم في الأسر المعيشية الأغنى. أما التأثيرات الوقفية "Moderated Effects" فهي تلك التي يختلف أثرها باختلاف خصائص الأسر المعيشية أو خصائص الأطفال أنفسهم، فمثلاً تؤكد نماذج الاستثمار الخاصة برأس المال البشري أن الآباء المتعلمين أو الذين يمتلكون موارد مالية كافية غالباً ما يقومون بالاستثمار في أبنائهم من خلال تعليمهم وبالتالي حمايتهم من الآثار المحتملة للفقر. وعن التأثيرات الوسيطة "Mediated Effects" فتعنى بكيفية انتقال آثار فقر الآباء – ولاسيما الضغوط المادية والهموم النفسية - إلى الأبناء سواء من ناحية تلبية احتياجاتهم المادية أو من جانب تنمية قدراتهم الإدراكية والتطلعية بما يُكرس من احتمالات توريث الفقر عبر الأجيال. وفيما يتعلق بالتأثيرات التفاعلية "Transactional Effects" فإنها تنعكس من خلال طبيعة العلاقة التفاعلية فيما بين الآباء والأبناء، فكما كان لخصائص الآباء دوراً رئيساً في تشكيل علاقة الأبناء بالفقر، تلعب خصائص الأبناء أنفسهم دوراً مماثلاً حيث أن الصعوبة أو السهولة النسبية التي يواجهها الآباء في تربية الأبناء تحدد درجة رعايتهم لهم.

ومن الجلي أن طبيعة النظرة لظاهرة الفقر تُشكل بالأساس الملامح الرئيسية لطرق القضاء عليه، وتذهب النماذج المفسرة للفقر إلى أن عملية الخروج من دوائره عملية ديناميكية مُعدة تتوقف

(* معيد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

على تفاعل مجموعتين من القوى، تتعلق أولاهما بطبيعة وهيكل الفرص المتاحة للترقي داخل المجتمع، أما المجموعة الثانية من القوى فترتبط بالتغيرات التي تحدث في إمكانات الفقراء أنفسهم مثل تدعيم قدراتهم الذاتية كالحصول على التعليم - المناسب - أو تدعيم مواقعهم الاجتماعية بما يُمكنهم من المشاركة في صنع القرارات المجتمعية.

وفي السياق ذاته، وطبقاً لدراسات الحالة التي أجراها البنك الدولي في إطار تقييم فعالية برامج التحفيز الاقتصادي، حول إمكانية الانتقال بعيداً عن محيط الفقر، فإن ذلك الإعتاق كان ناتجاً في كثير من الأحيان عن زيادة التنوع في دخول الفقراء، الهجرة، تحسين شبكات الضمان الاجتماعي، وزيادة الحصول على فرص التعليم المناسب المقترنة بزيادة فرص الترقى داخل المجتمع والنتيجة عن التوزيع العادل لثمار النمو. وعلى الرغم من الفاعلية النسبية لتلك البرامج، فقد تركت أثراً محدوداً فيما يتعلق بتقليص معدلات الفقر، بل أنها ساهمت - من خلال توسيع الفجوة بين الفقراء والأغنياء - في تكريس معدلات الفقر.

لذا فقد كانت الحاجة ملحة لتصميم برامج للحد من الفقر يكون هدفها الأساسي ونواتجها الرئيس تحسين المخرجات التعليمية لأطفال الفقراء. في ضوء ذلك تعد برامج التحويلات النقدية المشروطة "Conditional Cash Transfer Programs" أولى وأهم تلك المحاولات الناجحة، والتي يتم بمقتضاها تحويل مبالغ نقدية مشروطة على أساس دوري للأسر الفقيرة في حال قيامها بإرسال أطفالها إلى المدارس بانتظام وحصولهم على التغذية والوقاية الصحية المناسبة، وقد أثبتت تلك البرامج فعالية واسعة المدى في العديد من الدول النامية مثل الهند والمكسيك إذ أنها ساهمت بشكل مؤثر في رفع معدلات الإلتحاق والإنتظام بالمدارس لاسيما بالنسبة للفتيات. كذلك حققت برامج التأهيل قبل المدرسي "Preschool Programs" نتائج جيدة، حيث رفعت من معدلات الإلتحاق بالمدارس فضلاً عن تحسين المهارات المعرفية والرياضية لدى الأطفال، لكنها لم تحظ بالتمويل والدعم الكافيين بحجة أولوية التركيز على إزالة الفروق بين الأطفال الملتحقين بالمدارس بدايةً، وقد انعكس ضعف الموارد المالية المخصصة لمرحلة التعليم قبل المدرسي على مدى إنتشار تلك المرحلة الهامة من التعليم بين دول العالم المختلفة، إذ أن هناك 30 دولة فقط في العالم تعتبر تلك المرحلة قبل المدرسية مرحلة إلزامية، من بينها 20 دولة تشترط سن الدخول عند 5 أو 6 سنوات على الأكثر وهي سن متأخرة نسبياً؛ بينما تحبذ الدول العشر الأخرى تحديد سن الدخول عند أقل من 5 سنوات مما يتيح فرص أكبر للتعلم. وكذا برامج دعم قدرات الآباء "Parent Support Programs" والتي اشتملت على زيارات ميدانية لآباء الأطفال الفقراء في قلب بيوتهم المعيشية لتدريبهم على أساليب التعليم الجيد للأبناء، إلى جانب عمل لقاءات جماعية بين الآباء للإستفادة من الخبرات المشتركة، ناهيك عن تقديم بعض الأنظمة العلاجية للأطفال ذوي الظروف الخاصة مثل الأطفال ناقصي الوزن أو المواليد غير مكتملي النضوج، وفي سياق متصل ولضمان حدوث التدخل بصورة مثلى قامت منظمة الصحة العالمية بتطوير نموذج الرعاية من أجل التنمية "Care for Development Module" كجزء جوهري من البرنامج الشامل لرعاية الطفولة.

وأخيراً، يمكن التلميح لرؤية نيكولاس ستيرن Nicholas Stern الاقتصادي الأول بالبنك الدولي والتي تؤكد على عمق تأثيرات الفقر السلبية على تعليم وتنمية قدرات الأطفال، حيث تظل تأثيراته بعيدة المدى حتى في حال خروج الأسرة من دوائره مستقبلاً، ونظراً لتعدد أبعاد ظاهرة الفقر - بحسب رأيه - فإنه يرى أن محاربة الفقر تتطلب ليس فقط رفع معدلات النمو الاقتصادي؛ وإنما أيضاً تمكين المهمشين للإستفادة من ثمراته من خلال عدة أدوات، أهمها الاستثمار في التعليم والصحة وبرامج الحماية الاجتماعية، إلى جانب بناء إطار مؤسسي واضح وعادل وشفاف يعمل على تفعيل مشاركة الفقراء في إتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بصناعة غدٍ أفضل.

تقرير الاقتصاد الأخضر (صديق البيئة) 2009: اقتناص الفرصة الخضراء هشام سليمان

هذا التقرير صدر من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، والذي يأتي ضمن سلسلة تقارير تحاول تقديم حلول عملية لمشكلات التغير المناخي وكيفية تحقيق الاستدامة البيئية، في إطار مبادرة تحمل اسم "مبادرة العهد العالمي الأخضر الجديد" (Global Green New Deal Initiative) أطلقت في أواخر العام 2008. وإحدى نقاط القوة في التقرير هي أنه يأتي من برنامج يتمركز في مقر الأمم المتحدة الرسمي الوحيد الموجود خارج العالم الغربي (مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة - نيروبي كينيا)، الأمر الذي يجعله يأتي - في جزء منه على الأقل - معبرا عن مشكلات وطموحات أبناء الجنوب في ظل نظام عالمي يهيمن عليه ويديره الشمال. ومحور التركيز في التقرير هو دحض الاعتقاد السائد - لاسيما في دوائر المال والأعمال وعند صناعات القرار - بأن عمليات التشغيل الاقتصادي صديقة البيئة هي أعلى تكلفة من نظيراتها التقليدية، وذلك من خلال نماذج رياضية عملية وواقعية تثبت خطأ هذا الافتراض السائد.

ويعرف التقرير الاقتصاد الأخضر بأنه الاقتصاد الذي يساعد على تحسين نوعية حياة البشر وتقليص التفاوتات وأشكال عدم المساواة على المدى الطويل دونما تضحية بتعريض أجيال المستقبل لمخاطر بيئية كبيرة. أي أنه ذلك النوع من الاقتصاد الذي يأخذ في الاعتبار ارتباطه بكل من المجتمع والبيئة، كما يتم فيه تحويل عمليات الإنتاج وأنماط الاستهلاك بشكل يساعد على خفض كميات مدخلات العملية الإنتاجية والفاقد والتلوث الناتج عنها. الأمر الذي يساعد على تنشيط وتنويع الاقتصاد ويخلق فرص عمل جديدة ويحفز التجارة ويقلل من الفقر ويحسن من العدالة في توزيع الدخل في الأمدين القريب والبعيد.

وتحقيق هذه الأهداف يأتي من خلال توجيه المزيد من الاستثمارات لقطاعات الطاقة المتجددة والنقل غير الملوث والمباني الصديقة للبيئة والتكنولوجيا النظيفة وتحسين نظم إدارة وتدوير المخلفات وإدارة مستديمة لنظم الري والزراعة، وهي الأمور التي تتطلب كلها بالتالي إحداث تغييرات ليس فقط في السياسات الداخلية وإنما في النظم الدولية الحاكمة في هذا المقام، وعلى رأسها القواعد المنظمة للأسواق الدولية - لجعلها أكثر صداقة للبيئة.

ومن بين القطاعات التي ركز عليها التقرير، قطاع الري والصرف، حيث يعاني حاليا ما يربو على المليار شخص حول العالم من عدم القدرة على الحصول على مياه نقية و2.5 مليار آخرين من عدم توافر صرف صحي آمن - الأمر الذي يسفر عن وفاة 1.5 مليون طفل سنويا. وبالتالي أوصى التقرير بتحويل أشكال الدعم الحكومي لاستغلال الموارد المائية بعيدا عن الأغراض الصناعية والزراعية لصالح خدمة الأفراد العاديين - ذلك أن تحسن أحوالهم سيساهم في رفع معدلات الكفاءة والإنتاجية لديهم. كذلك قطاع النقل، والذي ينصح فيه بالتوسع في أنماط ووسائل النقل الجماعي، وتطوير وسائل الانتقال لتصبح محركاتها أكثر صداقة للبيئة - وهو ما يجب التركيز عليه خصوصا في ظل النمو السريع المتوقع في حجم الطلب على خدمات النقل المختلفة.

وقد تم تقسيم التحديات في هذا الصدد إلى قسمين ما بين الدول التي نجحت بالفعل في تحقيق مستوى متقدم من التنمية البشرية - والتي أتت على حساب الاستدامة البيئية - وتلك التي لم تبارح بعد موقعها عند نقطة البداية في مشوار التطور وبالتالي لم تتعرض للبيئة بأذى بعد. والتعامل مع المجموعة الأولى من الدول - المتقدمة - يأتي بتعديل الاستراتيجيات القائمة بما يخدم البيئة؛ في حين أن الحل بالنسبة للمجموعة الثانية من الدول إنما يكمن في جعل استراتيجيات التطوير مستديمة بيئيا من الأصل.

تقرير التنمية البشرية لمصر 2010 - شباب مصر: بناء مستقبلنا نهلة محمود*

كانت قضايا الشباب في مصر ومشكلاته هي محور تقرير التنمية البشرية لعام 2010 والذي جاء بعنوان "شباب مصر: بناء مستقبلنا". وهذا التقرير هو الحادي عشر والصادر عن معهد التخطيط القومي ووزارة التنمية الاقتصادية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولقد طرح التقرير في مقدمته تعريفاً بالشباب المعنى به التقرير وهم أصحاب الفئة العمرية التي تتراوح بين 18 و29 عاماً، وعرض لأهم خصائصهم باعتبارهم قوة دفع هائلة للتغيير. وبشكل عام ورد التقرير في ستة عشر فصلاً وعرض لواقع التنمية البشرية في مصر ومستقبلها، كما ركز على علاقة الشباب بعدد من القضايا من أهمها الفقر باعتباره أحد أهم الإشكاليات الإنمائية. وتناول أيضاً التحديات والفرص التي تواجه الشباب وربطها بقضايا التعليم والقيم الاجتماعية والعلاقة بين الحرية والنوع الاجتماعي مع التركيز على علاقة الشباب بالمشاركة والإدارة الرشيدة. ولم تقت التقرير الإشارة إلى قضايا التعليم الفني، التدريب، الأمن البيئي وقضايا الإسكان والنقل. واختتم التقرير ببناء مؤشر لقياس رفاهة الشباب وتوقع وضع شباب مصر في 2020.

لقد أعلن تقرير التنمية البشرية أن هدفه الأساسي هو البحث في أثر بناء رأس المال البشري على الشباب بوجه عام من خلال السياسات والاستثمارات والبرامج المناسبة الموجهة للشباب في ظل حقيقة مفادها أن الشباب في مصر يمثل الشريحة الأكبر من الهرم السكاني. كما أشار التقرير إلى وجود عدد من المشكلات والتحديات التي تواجه الشباب وفي هذا الإطار قدم تسع توصيات أساسية لمواجهة هذه الصعوبات أبرزها التغلب على فشل نظام التعليم مع كسر دائرة الفقر من خلال عدد من الفاعلين على رأسهم الحكومة والاعتراف بأهمية دور القطاع الخاص والمجتمع المدني بل والشباب أنفسهم مع التأكيد على أن ذلك لن يحدث إلا من خلال خلق الوظائف والتركيز على الثقافة بهدف القضاء على التمييز ضد النوع الاجتماعي وتحقيق رفاهة الشباب والتي يمكن قياسها من خلال مؤشرات ممارسة السلطة، مشاركة الشباب، هجرة الشباب، ومشكلة نقص الأراضي.

كذلك قام التقرير بدراسة مجموعة من المتغيرات وطبيعة العلاقة بينها مع التأكيد على أن الشباب هم القاسم المشترك بين تلك المتغيرات، ففيما يخص التعليم؛ أكد التقرير أن التعليم هو الأساس المتين للتنافسية، وإلى وجود علاقة سلبية بين أعداد المنضمين للجامعة وبين جودة التعليم، وإلى التدهور الملحوظ في جودة التعليم العالي عبر العقود الثلاثة الأخيرة والذي يظهر بوضوح في عدم المواءمة بين احتياجات سوق العمل والزيادة المضطربة باستمرار في عرض الخريجين، واقترح في هذا الإطار أهمية إعادة النظر في شروط القبول والبرامج التعليمية المختلفة، مع الإشارة إلى أن كثير من العوامل التي تؤثر في جودة التعليم العالي هي ذات طبيعة مالية لذا نجد أن 78% من ميزانية التعليم العالي في مصر مخصصة للنفقات الجارية، و22% فقط مخصصة للنفقات الرأسمالية، كما أن 75% من هذه الفئة العمرية (18-29 سنة) لا يكملون تعليمهم الأساسي و17% تسربوا من المدارس قبل استكمال تعليمهم الأساسي وأن 10% لم يلتحقوا أصلاً بالمدارس.

ودرس التقرير كذلك علاقة التعليم بالفقر في ظل الإشارة إلى أن نسبة الفقر في مصر تبلغ 21.6%، وفي هذا السياق عرض خريطة الفقر التي أظهرت أن هناك أكثر من مليون أسرة فقيرة تعيش في الألف قرية الأكثر فقراً، حيث يبلغ إجمالي عدد سكانها 5 مليون نسمة، وهم

(* معيد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

يمثلون 46% من إجمالي سكان هذه القرى، ويشكلون بذلك نحو 54% من إجمالي سكان الريف الفقراء في مصر. مع التأكيد أن الشباب يعانون من الفقر أكثر من الفئات الأكبر سناً بسبب انتقال الفقر عبر الأجيال، وأن انخفاض مستوى التعليم يعتبر العامل الأساسي وراء انتقال الفقر عبر الأجيال، وتدل كافة الدراسات التي أجريت عن الفقر في مصر أن التعليم هو أقوى العوامل ارتباطاً بالفقر.

وعرض التقرير أيضاً إنجازات الحكومة بالتركيز على جهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية الخاصة بالشباب قبل 2015، وإن أشار إلى أنه لا تزال هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود للتعامل مع قضايا اقتلاع الفقر في ظل ارتفاع معدلات الفقر، وإلحاق الأطفال بالتعليم الإلزامي في ضوء ارتفاع نسب التسرب من المدارس، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في ظل انخفاض نسبة مساهمة الإناث في قوة العمل والتي بلغت 23.9% في تقرير عام 2010، وهو ما أهل مصر لتحتل المركز الـ 20 من بين 128 دولة بالنسبة لفجوة النوع الاجتماعي.

كما عرض التقرير كذلك إلى الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية في مستوى التنمية البشرية لصالح الأولى وإن صدم الكثيرين خروج محافظة القاهرة من مجموعة المحافظات الخمس الأولى في مستوى التنمية البشرية، والذي يتم قياسه من خلال ثلاثة مؤشرات (الدخل، التعليم، توقع الحياة) بل وكان حلول محافظة الإسماعيلية محلها من أبرز ما جاء في التقرير في هذا السياق، وبمراجعة أسباب هذا التراجع وجد أن السبب فيه هو تراجع مؤشر التعليم.

ولم تغب عن التقرير الإشارة إلى كون الشباب يتحملون جزءاً كبيراً من مسئولية مشكلاتهم، وذلك أن الشباب بشكل عام يعاني من المتناقضات، فبينما يميل معظم الشباب إلى اعتناق القيم الحداثية، والنظرة الإيجابية للعمل، فإنهم يتجنبون خوض المخاطرة، ويعتمدون على الدولة في تحقيق طموحاتهم، وهم لا يبحثون عن الإنجاز في العمل، وطموحهم نحو الثراء محدود، وأن الشعور الجارف نحو الإنتماء القومي والديمقراطية، لا يقابله اهتمام حقيقي بالسياسة في كافة أشكالها، سواء كانت المؤيدة للحكومة أو للمعارضة السياسية، حيث يتركز الاهتمام بين الشباب على تحسين الأوضاع الاقتصادية وليس على توسيع المشاركة السياسية إذ أن عضوية الأحزاب السياسية تشكل فقط 2.2% من أنشطة مشاركة الشباب المجتمعية. ويشكل المشاركون في الأحزاب السياسية 0.12% فقط من إجمالي الشباب. وفي هذا السياق تناول التقرير خطة العمل القومية لتشغيل الشباب المقدمة من المجلس القومي للشباب مع الإشارة إلى دور الفاعلين الرئيسيين في هذا الإطار من قبيل وزارة القوى العاملة ومنظمات الأعمال والمانحين ووكالات التنمية ومنظمات الشباب وغيرهم، وأهم أنشطة هذه الخطة تتعلق بالقضايا التالية (التشغيل، المشاركة السياسية، التعليم، الصحة، الثقافة، السكان، الإعلام، الأنشطة الاجتماعية، الرياضة، البيئة، حرية التعبير، الدراسات والبحوث).

كما أورد التقرير إشارة إلى مجموعة من الظواهر الحديثة نوعاً ما في الأوضاع السياسية المعاصرة، ومن أبرزها انخراط الشباب في الحركات الدينية (الإسلامية أو المسيحية)، الرسمية وغير الرسمية، وذكر أن أسباب انجذاب الشباب لهذه الحركات هي تبديد آمال الشباب في الشأن السياسي، وتردي الأوضاع الاقتصادية وبعض العوامل الاجتماعية والثقافية. وكذلك ما يطلق عليه "الديمقراطية الإلكترونية" وذلك بالإشارة إلى كل من "حركة 6 أبريل"، و"شايفينكم"، ومدونة "الوعي المصري"، و"جمعية علشانك يا بلدي"، وغيرها من وسائل المشاركة الشبابية، والأكثر من هذا أن التقرير قدم توصيات للإصلاح من خلال الإطلاع على مطالب الشباب على صفحات الانترنت مثل تطبيق مختلف أشكال الديمقراطية في كافة المجالات. وذلك حيث وفقاً للإحصاءات المتاحة عام 2009، يقدر عدد مستخدمي الإنترنت في مصر حالياً بنحو 13 مليون

مستخدم حيث زاد عدد المستخدمين بمقدار ثلاثة أمثال تقريباً بالقياس لعام 2005 وأن ذلك ساهم وبدرجة كبيرة في إنجاح الديمقراطية الإلكترونية.

وأوضح التقرير أن هناك معوقات وعقبات أساسية تقف وراء عدم إمكانية شيوع روح ريادة الأعمال بين الشباب في مصر، وكذلك أنه ليس للشباب وجود في أي منصب قيادي من مناصب الإدارة العليا في الحكومة، إذ أن عدد الشباب في قطاع الحكومة لا يتجاوز النصف مليون بكثير ولذلك تبرز أهمية خلق بيئة داعمة مع الإشارة إلى أولويات الإصلاح في ظل فشل برامج القطاع العام وضعف إسهامات القطاع الخاص، وتساؤل دور أصحاب الأعمال في دراسة الجهود الحكومية وغير الحكومية للتعامل مع إشكاليات سوق العمل. وهنا أكد التقرير على دور الإدارة الرشيدة والتي تتطلب إقامة روابط وثيقة وشراكات قوية بين الحكومة وكل من القطاع الخاص والمجتمع المدني مع التأكيد على الدور القيادي الذي يجب أن تلعبه الحكومة.

ولم يغفل التقرير كذلك الإشارة إلى بعض القضايا الاجتماعية التي تخص صحة الشباب، وملخص ما جاء في نتائج المسح السكاني والصحي المتعلق بالشباب، مع الإشارة إلى أهمية الحماية الاجتماعية، والاهتمام بقضايا الصحة النفسية للشباب والإدمان، وقضايا العنف الاجتماعي، في حين شكلت قضايا الإسكان والبرامج القومية المرتبطة به جزءاً هاماً من التقرير الذي تناول بعض المشروعات مثل ابني بيتك، وقام بتقييم هذه المشروعات والبرامج. وفي هذا السياق تناول التقرير أهمية بناء مؤشر لقياس رفاهة الشباب حتى يمكن قياس مدى التقدم ومعالجة الفجوات. حيث تم تعريف الفقر وقياسه في ضوء التعريف بالمناهج الدولية في قياس الرفاهة اعتماداً على عشرة مؤشرات وهي (التعليم، التشغيل، والجوع، والفقر، والصحة، والبيئة، والأمن، وأنشطة أوقات الفراغ، ووضع الفتيات الشابات، والمشاركة في صنع القرارات، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات). وفي هذا الإطار أشار التقرير إلى عدد من الخصائص المتعلقة بالرفاهة والتي لا تؤخذ في الحسبان في مقاييس الفقر، وإن كانت تعد في صالح سكان الريف إذ تشمل المتغيرات الإيجابية التي يتسم بها الريف: التلوث الأقل، والقرب من مكان العمل، وهناك فرصة أكثر لممارسة المجهود البدني لكل من الذكور والإناث.

وبشكل عام شكلت قضايا المرأة الشابة بعداً أساسياً في التقرير الذي أوضح أن أي قيود تفرض على المرأة في المجال الخاص سوف تؤثر بلا شك على قدرتها على المشاركة الكاملة في المجال العام أيضاً. وقد ترجم قانون الانتخابات بتخصيص 64 مقعداً للمرأة في البرلمان اعتباراً من انتخابات عام 2010 التوجه نحو المزيد من الإدماج السياسي للمرأة.

وقدمت خاتمة التقرير رؤية الشباب "2020" وهي تمثل وجهات نظر مجموعة من الشباب عن آمالهم وتطلعاتهم، حيث أكد الشباب أنهم يطمحون في الحصول على حياة أفضل بحلول عام 2020، وهو ما لن يحدث من وجهة نظرهم إلا على سبيل المثال من خلال احترام استقلال الجامعة، الاهتمام ببرامج التمكين الاجتماعي، تنمية مؤسسات الدولة، تطوير سياسات دعم المشاركة السياسية، تحديث منظومة التعليم وتطويرها، الاهتمام بالصناعة والتعليم الفني، والسماح لمؤسسات المجتمع المدني بالمشاركة بشكل أكبر في عملية صنع السياسات. واعتمد التقرير كذلك في تقديمه هذه الرؤية على النتائج الأولية لمسح النشء والشباب في مصر الذي أجراه مجلس السكان 2009.

سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه الحوكمة مروة عبد العزيز*

- Hout; Will, 'Governance and Development: changing EU policies', *Third World Quarterly*, Volume 31, Issue 1, February 2010: 1 – 12
- Carbone; Maurizio, 'The European Union, Good Governance and Aid Co-ordination', *Ibid*: 13-29.
- Taylor; Ian, 'Governance and Relations between the European Union and Africa: the Case of NEPAD', *Ibid*: 51-67.

سيطرت مفاهيم "الحكم الرشيد Good Governance" على الخطاب السياسي المتعلق بالتنمية، خاصة في الدول الغربية، منذ منتصف التسعينات. فيعتبر الكثيرون أن مفهوم "الحوكمة أو الحكم الرشيد" هو جزء مما يسمى بـ "إتفاق واشنطن Washington Consensus"؛ والذي يرى أن الإصلاحات الخاصة بالحوكمة هي جزء لا يتجزأ من السياسات التي تتبنى اقتصاد السوق. وبالرغم من وجود انطباع عام لدى الأكاديميين بأن الحوكمة أو الحكم الرشيد هي ما يتعلق بالقواعد التي تنظم وتضبط المجال العام، نجد أن المعنى المتداول عنها يدور حول وجود مجموعة من الإصلاحات التكنوقراطية الفنية والإدارية داخل الدولة. إن الفهم الخاص بـ "الحكم الرشيد" والغالب على دوائر السياسة يؤكد على الهوية السياسية لقضايا الحكم الرشيد والتي تتعلق بـ "علاقات القوى الموجودة في المجتمع"، وكذلك "التشكيل والإشراف على القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تنظم المجال العام الذي تتفاعل فيه القوى الاقتصادية والاجتماعية لصنع القرار". ويرى البعض "أن البعد السياسي لمفهوم الحوكمة يتضمن أمرين: الأول يرتبط بزيادة فعالية الدولة بحيث تكون أكثر قدرة على مواجهة التحديات التي تمس سيادتها داخليا وخارجيا. الشق الثاني: يرتبط بتحقيق قدر أكبر من التعددية والمشاركة في توجية السياسة العامة التي يجب أن تتسم بالعقلانية والرشادة".

إن تكيف مفهوم الحوكمة وصبه في قالب التنمية - حسب أقوال الكثير من المراقبين - تم تفسيره على أنه التغيير من تبني "إتفاق أو إجماع واشنطن" المؤيد لإقتصاد السوق إلى "ما بعد إتفاق أو إجماع واشنطن" ذو التوجه المؤسسي. فمن خلال الحجج التي قدمها العديد من علماء الإقتصاد، من بينهم ستيجلتزر Stiglitz، تبين أن الإنتباه للحوكمة والمؤسسات أصبح شيئا ضروريا لبناء وتعميق وتوسيع نشاط الأسواق الرأسمالية. ومن ثم كان التأكيد على ضرورة وجود أطر مؤسسية لموازنة الأضرار والسلبيات الموجودة في اقتصاد السوق. ولذلك يرى الكثير من الخبراء أن "ما بعد إتفاق واشنطن" هو إتفاق نيوليبرالي في طبيعته، يرى باستمرار السوق باعتباره قوة التنمية الحميدة، ويرى الدولة كخاضع لمصالح "فاعلين ذوي طبيعة ريعية Rent-seeking actors". ومن ثم فقد تم تعريف الحكم الرشيد - وفقا للبنك الدولي - على أنه "قدرة الدولة على بناء المؤسسات لجعل الأسواق أكثر كفاءة". فهو يسعى لضمان الكفاءة في مجالات: الإدارة العامة؛ إدارة المال العام؛ حكم القانون؛ اللامركزية؛ تنظيم أحوال الهيئات الاقتصادية والتجارية؛ آليات مكافحة الفساد.... إلخ.

ولقد أخذت المداخل والاقترابات الخاصة بتبني مفهوم الحوكمة شكلين أساسيين: الإقتراب أو المدخل الأول: تم تبنيه من قبل الوكالات المعنية بالتنمية التي ترى جودة الحوكمة على أنها مطالب للجهات المانحة لعمل إصلاحات على المستوى الإداري والمؤسسي في الدول

(* باحثة - شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب.

المتلقية. ومن الجهات التي قامت بتطبيق هذا الإقتراب منذ بداية التسعينات كان البنك الدولي من خلال وكالة التنمية الدولية التابعة له IDA - مع تبني مبادئ الإنتقائية في تخصيص المعونة (Selectivity Principles in Aid Allocation). ولقد قامت الولايات المتحدة بتبني اتجاه لتوزيع المساعدات في دول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك من خلال إطار يسمى شريحة حافز الحوكمة (Governance Incentive Tranche) والذي يتم من خلاله توزيع المعونة على هذه الدول وفقا لموقفها من الحوكمة والإصلاحات والإلتزامات الواجب تنفيذها سياسيا واقتصاديا وإداريا.

الإقتراب الثاني: تم تطبيقه من قبل المنظمات أو الوكالات التي تتخذ من الحوكمة وإصلاحات المؤسسات هدفا أساسيا وأوليا لتنفيذ السياسات الخاصة بالمساعدات التي تقدمها للدول المتلقية. ويتبنى الإتحاد الأوروبي هذا الإقتراب لتوجيه المعونات التي يقدمها في المناطق والمجالات التي تعود عليه بالنفع. ومن أهم الأهداف التي يريد الإتحاد الأوروبي تحقيقها من تطبيق سياسة المساعدات الخاصة به: الإندماج المتناغم والتدريجي للدول النامية في الاقتصاد العالمي؛ العمل على الحد من الفقر في هذه الدول؛ تحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية. ولقد بلغت مساعدات الإتحاد الأوروبي للدول النامية عام 2007 (11.6 بليون دولار) أي أكثر من مرة ونصف من حجم المساعدات التي يقدمها البنك الدولي. وتعتبر المستعمرات السابقة في أفريقيا والكاريبى والباسيفيك من أهم الدول التي تستهدفها سياسات التنمية الأوروبية.

من أهم الآليات التي تحكم العلاقة بين الإتحاد الأوروبي وشركائه من الدول النامية ما يسمى ب"الورقة الاستراتيجية القطرية The Country Strategy Paper" والتي تحتوي على تحليل شامل للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأولويات التنمية للدول المتلقية للمعونة. وهي ضمن استراتيجية متوسطة المدى تم وضعها من قبل الإتحاد الأوروبي لتحديد الشروط الخاصة بتقديم المساعدات الدولية في ضوء أولويات السياسات القومية الخاصة بالتنمية في الدول المتلقية.

وتزامنا مع تبني الإتحاد الأوروبي لقضايا الحوكمة ودعمها في الدول النامية التي تتلقى المعونة، استحدث الإتحاد آلية لتقييم الحكم الرشيد في هذه الدول من خلال ما يسمى ب"دليل الحوكمة أو Governance Profile"، والذي يحتوي على عدة عناصر، 6 منها مستمدة من المؤشر العالمي للحوكمة - الذي وضعه البنك الدولي - و3 تم استحداثها من قبل الإتحاد الأوروبي وهذه المؤشرات كالتالي: 1- المؤشر السياسي: الحوكمة الديمقراطية ويضم العناصر التالية: (حقوق الإنسان - احترام الحريات الأساسية - العملية الانتخابية - مبادئ الديمقراطية الدستورية). 2- حكم القانون: (النظام القضائي وإنفاذ القانون). 3- مكافحة الفساد. 4- فعالية الحكومة: (القدرات المؤسسية وإدارة المال العام). 5- الحوكمة الاقتصادية: (السياسات الرأسمالية للقطاع الخاص - إدارة الموارد الطبيعية). 6- الإستقرار السياسي وغياب العنف: (الأمن الداخلي والخارجي). 7- الحوكمة الإجتماعية. 8- السياق الدولي والإقليمي. 9- جودة الشراكة (حول الحوكمة وآليات المراجعة - الهجرة - الحوار السياسي - الحوار المنظم المبرمج - دور الفاعلين من غير الدول "المجتمع المدني").

ويعتمد الإتحاد الأوروبي على اقتراب يمزج بين الحوافز والحوار السياسي في تعامله مع الدول المتلقية للمعونة التي تطبق معايير الحوكمة، وذلك في محاولة للإبتعاد عن سياسات المشروطة التي تتبعها الجهات المانحة الأخرى في تقديم المعونة لتحقيق الهدف من هذه المساعدات وزيادة فعاليتها. ولكن من الناحية الفعلية قلت مساحة الحوار والتفاوض بين

الإتحاد الأوروبي والدول النامية المتلقية للمساعدات بسبب وجود فجوة بين النظرية والتطبيق فيما يتعلق بسياسات الإتحاد الأوروبي التنموية، وذلك لأن مفهوم الحوكمة وفقا لمعايير الإتحاد الأوروبي يجعل الدول النامية المتلقية للمعونة تركز على تطبيق البعد السياسي للحوكمة (الحوكمة الديمقراطية) مع إهمال الأبعاد الأخرى المهمة للحكم الرشيد والتي لها أولوية في التطبيق بالنسبة للدول النامية (الإصلاح المؤسسي - الاقتصادي - محاربة الفساد ... إلخ). بمعنى آخر، هناك تناقض في دوره كفاعل في مجال التنمية يحاول تعظيم دوره وبين موقفه من تلبية رغبات أولويات الدول النامية.

ومن أهم الأمثلة الخاصة بفشل الإتحاد الأوروبي في لعب دور مؤثر في دعم وإصلاح سياسات الحوكمة في الدول المتلقية للمعونة: تبنيه الكامل لدعم مبادرة "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا The New Partnership for Africa's Development" (النيباد NEPAD) والتي تهدف إلى تعزيز وتعميق التعاون والعلاقات الاقتصادية الدولية لأفريقيا مع الدول الكبرى وذلك كوسيلة محفزة لتحقيق النهضة الإفريقية. وكان الإتحاد الأوروبي من أول المؤيدين لمبادرة النيباد خاصة فيما يتعلق بالبعد الخاص بتطبيق الحكم الرشيد. ويرجع المعلقون السبب الرئيسي لدعم الإتحاد الأوروبي للنيباد لتوافق مبادئها مع أولويات سياسات الإتحاد الخاصة بالتنمية الاقتصادية والممارسات والقيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإجماع الأوروبي حول التنمية The European Consensus on Development"، والذي يتضمن آلية لتطبيق الحكم الرشيد تجعل من التنمية هدفا محوريا في حد ذاتها وأن التنمية المستدامة تتضمن تطبيق الحكم الرشيد بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية ... إلخ. ولقد واجه الإتحاد الأوروبي في هذا الصدد مشكلات عديدة بسبب الثقافة السياسية المهيمنة على نظم الحكم في الدول الأفريقية التي تقوم على السلطة الأبوية. وبالتالي كان من السذاجة أن يتوقع الإتحاد الأوروبي أن تستجيب النخب الأفريقية لتطبيق النموذج الأوروبي للحكم الرشيد ولذلك نجد أن السياسات التكنوقراطية ذات البعد النيوليبرالي التي تبناها الإتحاد الأوروبي لإصلاح الحكم الرشيد في الدول النامية لم تنجح في أفريقيا.

والشراكة بين النيباد والإتحاد الأوروبي كانت محل خلاف بين الحكومات الأفريقية. فهناك إتجاه يرى ضرورة حصول النيباد على الشرعية والدعم من قبل الإتحاد الأفريقي؛ والإتجاه الآخر - ويمثله القائمون على المبادرة - يريد إبقاء مشروع الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بعيدا عن قبضة الإتحاد الأفريقي وإجراءاته البطيئة المعقدة خوفا من قيام بعض الدول بالعمل على إجهاض هذه الشراكة. ولكن لم تنتج هذه الشراكة آثارها - من وجهة نظر كثير من المحللين الأفارقة والأوروبيين على السواء - وذلك لأن النيباد افترضت أن الدول الإفريقية تعمل في فراغ وأن مصيرها في يد حكامها المتسلطين وأن السبيل الوحيد لإصلاح أفريقيا هو التعاون مع الدول الغربية - الدول الاستعمارية السابقة - لتحقيق تنمية أفضل مع تجاهل الإجراءات المعوقة التي تضعها الدول المانحة على الدول الأفريقية لتلقي المعونة (القروض المشروطة والحوافز المفروضة على صادراتها وخاصة الصادرات الزراعية).

ولقد أدى هذا التداخي في دور الإتحاد الأوروبي كفاعل في مجال التنمية وضعف شراكته مع النيباد إلى ظهور فاعلين جدد في مجال التنمية الدولية لدعم سياسات النيباد الخاصة بالتنمية والحوكمة - وعلى رأسهم الصين - مما يهدد دور الإتحاد الأوروبي كفاعل في التنمية وشريك أفريقيا. وبالتالي لا بد من أن يعيد الإتحاد الأوروبي حساباته ويرتب أوراقه ويوازن بين طموحاته في زيادة فعالية سياساته التنموية وزيادة حجم مساعداته وبين وضع أولويات الدول النامية في الاعتبار.

التصنيع ما بعد الأزمة الاقتصادية الحادة 1997-1998: تجربة إندونيسيا
نهى نصار*

- Aswicahyono, Haryo; Hal Hill; Dionisius Narjoko, 'Industrialization After a Deep Economic Crisis: Indonesia'. *Journal of Development Studies*, Volume 46, Issue 6, July 2010: 1084 – 1108

منذ عام 1980 تحولت إندونيسيا إلى مصدر صناعي قوي وناجح وذلك نتيجة تبنيها نظاما اقتصاديا ليبراليا جديدا وبرنامجا إصلاحيا اعتمد على:

- تقليل الحماية المفروضة على السلع
- نظام أكثر انفتاحا للاستثمارات الأجنبية المباشرة
- إجراءات سهلة وميسرة للتجارة
- اقتصاد كلي نشيط وإدارة جيدة لسعر الصرف
- توفر الموارد الطبيعية والمواد الخام

وخلال الفترة من 1987 وحتى الآن (فيما عدا فترة الأزمة المالية الآسيوية في 1997-1998) شهدت إندونيسيا إرتفاعا في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح ما بين 5 إلى 7%، وسميت هذه الفترة مرحلة التحرير الاقتصادي حيث اعتمد الاقتصاد بصورة أقل على عائدات النفط، وارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد بصورة متواصلة، وطبقت الحكومة سياسات لتشجيع الصادرات، وتبنت سياسة التحرير الاقتصادي بصورة أوسع.

الناتج المحلي الإجمالي الإندونيسي (بالقطاع) 1993-2006

	1990-93	1994-96	1997-99	2000-02	2003-06
Tradable	6.3	6.5	-2.8	4.2	3.6
Agriculture	3.1	2.8	0.7	2.9	3.1
Mining & Quarrying	4.3	4.6	-0.9	2.0	-0.1
Manufacturing	10.4	9.5	-5.1	5.9	5.2
Non-Tradable	7.9	8.4	-5.5	5.1	3.6
Electricity, Gas & Water Supply	13.7	15.1	7.3	8.4	5.6
Construction	11.9	13.5	-10.3	5.2	7.5
Trade, Hotel & Restaurant	7.1	7.8	-4.2	4.6	6.4
Transport & Communication	9.3	8.9	-3.1	8.5	13.0
Financial	13.3	9.6	-10.9	6.1	6.7
Services	4.4	3.9	0.7	3.2	5.3
GDP	7.0	7.4	-4.1	4.6	5.2

المصدر: قاعدة بيانات CEIC

وقد نجحت البلاد في تحقيق نقلة اقتصادية نوعية ملموسة في جميع النواحي، وتحسنت الأوضاع المعيشية للمواطنين نتيجة مساهمة القطاع الصناعي بصورة قوية في التنمية الاقتصادية، حيث وصلت مساهمته إلى ما نسبته 43.6% من الناتج المحلي الإجمالي مستوعبا ثلث قوة العمل في البلاد. ولكن مع حلول عام 1997 شهدت إندونيسيا إنكماشاً اقتصادياً حاداً نتيجة للأزمة الاقتصادية التي ضربت شرق آسيا خلال عامي 1997-1998. فقد كانت واحدة من أسرع دول شرق آسيا في قطاع التصنيع الذي كان بمثابة القطاع القائد للنمو الاقتصادي في إندونيسيا، وارتفعت تكلفة وحدة العمل بشدة بعد الأزمة، ونتيجة لذلك أصبح التصنيع أقل مرونة حيث تم الإستغناء عن عدد كبير من العمال وارتفعت البطالة.

وأرجعت الأدبيات التي حلت الأزمة ذلك إلى حدوث تراجع حاد في النشاط الاقتصادي مقترنا بإنهيار مالي وانهيار في سعر الصرف وذلك نتيجة:

- التغير النسبي للأسعار وتحركات سعر الصرف،

(* باحثة - شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب.

- اختلاف أشكال الملكية والشراكة عبر القطاعات المختلفة والإختلاف في سياسات المؤسسات الصناعية الكبرى
- حدوث تغييرات في النظام السياسي نتيجة للأزمة أدت إلى ضعف الكفاءة والفساد وانعدام الاستقرار

واتسم الإطار العام للسياسة فيما بعد الأزمة بعدة نقاط:

- كان انهيار سعر الصرف في إندونيسيا عقب الأزمة هو الأعلى بين دول شرق آسيا (الروبية/دولار من 2.500 إلى 17.500)؛ ومع إعادة الإصلاح السياسي الجزئي واستقرار الاقتصاد الكلي في عام 2004 استقر المعدل في حدود 9.000-10.000 روبية للدولار. وأصبح هناك أيضا تحول في النظام الأساسي لسعر الصرف من كونه ثابت ولكنه متكيف إلى نظام التعويم المدار. وبالرغم من أن تحسن القدرة التنافسية لم يكن كبيرا كما هو متوقع وذلك بسبب الانكماش الكبير إلا أنه مع حلول عام 2000 أصبح معدل التبادل الحقيقي الفعال مشابها إلى حد كبير منافسيها من دول شرق آسيا.
- فيما يتعلق بالسياسة التجارية، في وقت الأزمة كانت إندونيسيا تتمتع باقتصاد مفتوح على نطاق واسع: فمذ الإصلاحات الكبرى في 1980 انخفض متوسط مستويات الحماية على الواردات، وتلقت معظم القطاعات حماية منخفضة جدا، ما عدا مجموعات اللوبي وبعض الأفراد المتمتعين ببعض النفوذ السياسي فقد كانت لهم قدرة على مقاومة السياسات الليبرالية. وكان هناك مزيد من التحرير في 97-1998 كجزء من إتفاق مع صندوق النقد الدولي. لكن السياسة التجارية أصبحت موضوعا للنقاش الفكري والمحسوبية السياسية، فالتعريفات الجمركية والتي تخضع لسيطرة وزارة المالية ظلت منخفضة، في حين زادت بعض الحواجز غير الجمركية وخاصة في مجال الزراعة.
- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعت بشكل ملحوظ عن كل الاقتصادات الرئيسية في شرق آسيا منذ عام 1997. وكانت إندونيسيا الدولة الوحيدة التي تأثر اقتصادها نتيجة الأزمة التي سجلت رقما سلبيا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لسنوات عدة عقب الأزمة. علاوة على ذلك فإن بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر - والتي ليست مماثلة لتقديرات ميزان المدفوعات من التدفقات المحققة - ألفت الضوء على الطبيعة المتغيرة للاستثمار الأجنبي المباشر بعد الأزمة.
- حدثت تغييرات كبيرة في أعقاب الأزمة في سياسات سوق العمل في إندونيسيا، ونظرا للطبيعة غير المنظمة نسبيا لسوق العمل، هبطت بحدة الأجور الحقيقية، فقد تأثرت بالأزمة أكثر من اقتصاد أي دولة أخرى، ولكن البطالة ارتفعت بشكل متواضع.

الصناعة الإندونيسية منذ الأزمة: كانت إندونيسيا تتمتع بتنوع إنتاجي ضخم محققة معدلات عالية من النمو في الصناعة المحلية قبل الأزمة وبعدها. وكان قطاع التغذية والمنتجات المرتبطة به هو القطاع التصنيعي الذي لم يسجل تطورا سلبيا خلال الأزمة وهذا يعكس عدم مرونة الطلب على هذه المنتجات. والحقيقة أن نشاط تصنيع الأغذية المصدرة استفاد بشكل ما من انخفاض سعر الصرف. أما بالنسبة للصناعات كثيفة العمالة التقليدية فأصبحت تنمو بمعدل أبطأ من متوسط الصناعة كما انخفضت بمعدل أقل أثناء الأزمة. ولكن قطاع الموارد الأساسية والمنتجات الخشبية والمنتجات الورقية نما نموا أبطأ بعد الأزمة، وبالرغم من تعزيز القدرة التنافسية وبالرغم من الأسعار العالمية إلا أن هذا صاحبته مشاكل في دعم وصول إمدادات من الموارد الطبيعية لهذه المنتجات. وبعد الأزمة أصبح الفساد وسوء الإدارة في موارد الدولة من أهم المشاكل التي تواجه الدولة. زيادة على ذلك فإن إزالة الحظر المفروض على سجل الصادرات أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج للشركات في هذا القطاع.

بالنسبة لأنشطة الموارد المعدنية والكيماويات والمنتجات المرتبطة بها فقد شهدت إنخفاضاً معتدلاً خلال الأزمة وهذا يرجع إلى وجود علاقة وثيقة بين قطاع الزراعة المرن والقطاعات الفرعية الأخرى المرتبطة به مثل صناعة الأسمدة. وعلى العكس من ذلك فإن المنتجات المعدنية غير الصلبة تناقصت بحدّة وهذا هو الذي عكس انهيار صناعات البناء في عامي 1997-1998. وكذلك المعادن ومنتجات الماكينات والمعدات التي تناقصت بشكل حاد أيضاً وسيطر على القطاع الرسمي مؤسسات حكومية غير فعالة.

أنماط الملكية: على الرغم من أن الأزمة أدت لحدوث تغييرات كبيرة إلا أن أنماط الملكية تميزت في المدى القصير باستقرار إلى حد ما. كما حدث ارتفاع في الملكية الأجنبية ولكن مع تغير طفيف في تركيزها وذلك على مدى الفترة من 1990-2005. فقد ارتفعت الشراكة الأجنبية من 22% في عام 1990 إلى 37% في عام 2005 فزيادة الملكية الأجنبية كانت واضحة في معظم الصناعات وخاصة في اثنتين من أهم الصناعات الكثيفة وهما صناعة السيارات وصناعة الإلكترونيات، باستثناء الصناعات الورقية والمنتجات الكيماوية والتي نشطت فيها الشركات المحلية.

الأداء التصديري: منذ أن حررت إندونيسيا اقتصادها في عام 1980 وحتى عام 2006 فإن نصيبها أو حصتها من الصادرات غير النفطية تضاعفت قيمتها 0.5 إلى 0.9%، بمعدل تقريبي عن جنوب شرق آسيا وشرق آسيا ككل (3% إلى 6.9%، 16 إلى 32% على التوالي). وفي فترة ما بعد الأزمة تأثرت الصادرات بشكل ملحوظ نتيجة للإنخفاض الحاد في سعر الصرف، وعلى الرغم من إنتعاش أسعار السلع الأساسية في السنوات الأولى من القرن الجديد إلا أن النمو التصديري منذ عام 1998 لا يزال بطيئاً مقارنة مع كل من اقتصاد جيرانها من دول شرق آسيا ومعدل نموها قبل الأزمة.

الأجور ونمو البطالة: نتيجة للأزمة الاقتصادية والسياسات القائمة فإن ذلك أثر كثيراً على سوق العمل بانخفاض حاد في الأجور بالإضافة إلى زيادة البطالة وأصبحت بيئة سوق العمل تقلل من العمالة.

ونستخلص مما سبق مجموعة من النقاط الهامة:

أولاً: قوة العمل الكثيفة التقليدية والتي قادت نجاح الجولة الأولى لإندونيسيا في إتجاه تصديري صناعي ناجح لم تتكيف على نحو مناسب مع الأزمة الاقتصادية وذلك على الرغم من الزيادة التنافسية التي جاءت عقب الانهيار الحاد في سعر الصرف، وأصبحت البيئة الدولية للمنتجات الإندونيسية تتعرض لمنافسة أكبر وخاصة من الصين. ويمكن سبب ذلك في العوامل المحلية وأهم هذه العوامل العمالة المكثفة والتي زادت من تكلفة العمل ومنعت أصحاب العمل من تعيين عمال جدد. كما ساهمت الإجراءات المعقدة والبطيئة للصادرات والاستيراد في خلق بيئة أقل قدرة على المنافسة.

ثانياً: إنتاج إندونيسيا وصادراتها من المنتجات الإلكترونية نمت بقوة ولكن مساهمتها العالمية انخفضت، وذلك لأن أداء النظام السياسي لم يكن جيداً حيث قيد من حركة السلع والخدمات عبر الحدود الدولية. كما أن إجراءات الصادرات والواردات كانت أكثر تعقيداً والبنية التحتية أقل كفاءة البلدان الإقليمية المجاورة. كما أن الرغبة في زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر تتطلب توفير بيئة تنظيمية نظيفة ولديها استجابة ومرونة لزيادة هذا الإستثمار والذي يتضمن قبولاً ملكية أجنبية بنسبة 100%.

ثالثا: إندونيسيا لديها ميزة نسبية قوية في الأنشطة القائمة على الموارد وكان من المتوقع أن تحقق الصناعات المعتمدة عليها نتائج طيبة في أعقاب الأزمة، خصوصا مع إعطائها قيمة محلية مضافة عالية المحتوى وإنخفاض قيمة سعر الصرف الذي عزز كثيرا من حوافز الاستثمار فيها. ولكن النتائج كانت متفاوتة، فبعض القطاعات أدت أداء قويا ولكن العديد نما ببطء. ويرجع ذلك إلى أن هذه الصناعات تتطلب أن تكون هناك تنمية مستدامة لمدخلات المواد الخام وحسن إدارة. وكان هذا هو الحال بصفة خاصة في كثير من صناعة التعدين والمنتجات القائمة على الغابات مثل الخشب الرقائقي والورق وعجينة الورق.

رابعا: أن بيئة السياسات التجارية بعد عام 1998 أصبحت أقل دعما للمشروعات الجديدة خوفا من المخاطرة، وذلك بعد أن انهار العديد من البنوك وتراكمت ديون الشركات فقلت المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتمويلا طويل الأجل. لذلك كانت الشركات الصغيرة والمتوسطة تحتاج مرونة في التمويل، بما في ذلك الاستعداد لدعم مقترحات تجارية سليمة. كما أن القطاع المالي يجب أن يكون مدعوما بنظام قانوني حافز ويتطلب ذلك توفير الحماية القانونية لدعم المدينين على الدائنين والأطراف المحلية على الأجنبية.

وبالرغم من أنه على مدار أعوام، كانت إندونيسيا تعرف بضعف الكفاءة والفساد وانعدام الاستقرار، لكنها استطاعت أن تخرج حاليا من الأزمة المالية العالمية الأخيرة. ويأتي ذلك بعد أن شهد الاقتصاد الإندونيسي نموا بمعدل سنوي بلغ 6.2% خلال الربع الثاني من العام الحالي. ويعني ذلك أن وتيرة النمو تسارعت بالمقارنة بـ2009 حين ارتفع الناتج المحلي بنسبة 4.5%.

النمو الاقتصادي في شرق آسيا ٢٠٠٦-٢٠٠٩				
2009	2008	2007	2006	
7.4	7.3	8.7	8.4	الاقتصادات الناشئة في شرق آسيا
8.5	8.6	10.2	9.8	البلدان النامية في شرق آسيا
6.0	5.8	6.1	5.5	جنوب شرق آسيا
6.4	6.0	6.3	5.5	إندونيسيا
5.9	5.5	6.3	5.9	ماليزيا
6.1	5.9	7.3	5.4	الفلبين
5.4	5.0	4.8	5.1	تايوان

المصدر: نشرة البنك الدولي النصف سنوية، أبريل 2008

وارتفعت قيمة العملة داخل إندونيسيا، بنحو 5% خلال العام الحالي في مقابل الدولار، ويعد ذلك الأداء الأفضل داخل آسيا إلى جانب أداء الين الياباني. كما بدأت الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي كانت محدودة على مدى أعوام بعد الأزمة الاقتصادية 1997، تعود إلى إندونيسيا. وبلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة 3.7 مليار دولار خلال الربع الثاني من العام الحالي، بزيادة 51% بالمقارنة بقيمة الاستثمارات قبل عام وذلك حسب ما أفاد به مجلس تنسيق الاستثمارات داخل إندونيسيا. وتمضي الدولة في طريقها من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية العام الحالي لتتجاوز معدلات 2008، حين تمكنت من جذب استثمارات قيمتها 14.87 مليار دولار. فالحكومة تعتقد أن الاستثمارات الأجنبية من الحلول التي يمكن أن تتخذ للوصول لمستوى أعلى من النمو المستدام، ولاسيما داخل قطاعات مثل التصنيع. وتأمل هيئة تنسيق الاستثمارات الحكومية أن تتمكن إندونيسيا من جذب ما بين 30 إلى 40 مليارات في شكل استثمارات أجنبية بحلول 2015. وتعمل إندونيسيا من أجل تغيير القواعد لتسهيل عملية الحصول على أراض من أجل مشاريع البنية التحتية فهي تشهد حاليا اهتماما بالاستثمار في البنية التحتية. فقد قامت الحكومة مؤخرا بتسهيل قواعد الاستثمار داخل قطاعات من بينها الرعاية الصحية والتعمير والكهرباء.

من أنشطة شركاء التنمية

- عقد شركاء التنمية للبحوث اللقاء الثاني والثلاثين لمنتدى الشركاء يوم 20 أكتوبر 2010، والذي تناول موضوع: "قضايا إحصائيات السكان وتفسيراتها"، بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء في إطار الاحتفال باليوم العالمي للإحصاء. وكان المتحدثون هم: اللواء/ أبو بكر الجندي - رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛ وأ.د. ماجد عثمان - رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء؛ وأ.د. حسين عبد العزيز - أستاذ الإحصاء ووكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية الأسبق.
- أطلق شركاء التنمية، بدعم من مؤسسة فورد، مجموعة العمل حول تطوير التعليم العالي في مصر، وهو مشروع بحثي مدته عامان، بهدف تجميع ما طرح حول هذه القضية وصياغتها في صورة عملية مقترحة يمكن تبنيها من قبل صناع القرار.
- عقد شركاء التنمية للبحوث اللقاء الحادي والثلاثين لمنتدى الشركاء يوم 27 سبتمبر 2010، والذي تناول موضوع: "الشفافية والعدالة في تخصيص أراضي الدولة". وكان المتحدثون هم: أ.د. محمد نور فرحات - أستاذ القانون الدولي بجامعة الزقازيق والمسئول السابق بهيئة الأمم المتحدة؛ وم. يحيى حسين - المدير السابق لمركز إعداد القادة بوزارة الاستثمار ومنسق حركة لا لبيع مصر؛ وم. حمدي الفخراي - ماجستير تخطيط اقتصاديات الدول النامية وصاحب دعوى إبطال عقد مشروع مدينتي.
- عقد شركاء التنمية يومي 29-30 يونيو 2010 مؤتمرا لعرض ومناقشة نتائج دراسة ميدانية تم إجراؤها بالتعاون مع مركز البحوث الاجتماعية بكلية الآداب - جامعة القاهرة وشملت مسحا لقرابة 8000 أسرة مصرية تنتمي لمحافظة مختلفة ريفية وحضرية وتحلل مراكز مختلفة على سلم الترقى التعليمي والاجتماعي، بهدف قياس مختلف أبعاد "العوائد الاقتصادية والاجتماعية للتعليم في مصر".
- عقد شركاء التنمية للبحوث اللقاء الثلاثين لمنتدى الشركاء يوم 21 يونيو 2010، والذي تناول موضوع: "قانون نقل زراعة الأعضاء: بين التشريع والتطبيق". وكانت المتحدث الرئيسية: أ.د. مديحة خطاب - أستاذة والعميد السابق لكلية طب قصر العيني وعضو مجلس أمناء شركاء التنمية؛ والمعقب أ.د. سمير فياض - نائب رئيس حزب التجمع والرئيس السابق للمؤسسة العلاجية.
- نظم شركاء التنمية "يوم التصنيع المصري"، بالتعاون مع المجلس الأعلى للثقافة ومركزي توثيق النشاط الاقتصادي ودراسات الشرق الأوسط بالجامعة الأمريكية بالقاهرة يوم 22 مايو 2010. وهو اليوم الذي أتى ضمن فعاليات "المنتدى السنوي السابع للتوثيق والتاريخ الاقتصادي" المنعقد خلال الفترة 22-25 مايو 2010. والذي دار حول تسجيل التجارب الناجحة للصناعة المصرية واستعراض عدد من المشكلات التي تعوق إنطلاقها وتقدمها.
- عقد شركاء التنمية للبحوث اللقاء التاسع والعشرين لمنتدى الشركاء يوم 11 مايو 2010، والذي تناول ثلاثية: "الأجور والإنتاجية وتكلفة المعيشة". وكان المتحدثان هما: أ.د. منال متولي - أستاذ الاقتصاد ومدير مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية؛ وأ. عبد الفتاح الجبالي - نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. وأدار الحوار أ.د. أشرف العربي - أستاذ الاقتصاد المساعد بمعهد التخطيط القومي وعضو مجلس أمناء شركاء التنمية.
- انتهى شركاء التنمية من مشروع بحثي حول "حركة العمالة في العالم العربي" بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل العربية. وأعلنت نتائج الدراسة باللغة

الإنجليزية في محاضرة مشتركة يوم الإثنين 19 أبريل 2010 بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة.

- عقد شركاء التنمية للبحوث اللقاء الثامن والعشرين لمنتدى الشركاء يوم 16 أبريل 2010، والذي تناول موضوع: "واقع الثقافة العلمية وتحديات التنمية في مصر". وكان المتحدث: أ.د. أحمد شوقي - أستاذ الهندسة الوراثية بجامعة الزقازيق. وأدار الحوار وعقب عليه أ.د. محمد محيي الدين - أستاذ الاجتماع بجامعة المنوفية وعضو مجلس أمناء شركاء التنمية.
- نظم شركاء التنمية مؤتمرا حول: "أوضاع الأرض والسكن في مصر" في أبريل 2010، والذي جاء تنويجا لمشروع بحثي حول الموضوع، شارك فيه باقة من الباحثين والخبراء وأعضاء مجلسي الشعب والشورى ومنظمات حقوق الإنسان والمسؤولين عن سياسة الإسكان في مصر.

من مطبوعات شركاء التنمية

- صدر لشركاء التنمية كتاب "قضايا حقوق الإنسان: رؤى شعوب الجنوب" والذي ضم أعمال المؤتمر المشترك الأول الذي عقده شركاء التنمية بالتعاون مع الدورية الدولية لحقوق الإنسان (Sur) بالبرازيل. الكتاب من تحرير أ.د. مصطفى كامل السيد.
- دشن شركاء التنمية سلسلة جديدة من الإصدارات تستهدف تقديم مخرجات المشروعات البحثية التي يقوم بها شركاء التنمية في صورة توصيات سياسة (Policy Briefs) لصناع ومتخذي القرار. السلسلة تحمل عنوان: "دليل السياسي الذكي لصنع القرار"، ومن تحرير د. علاء الدين عرفات. العدد الأول منها يتعلق بالإصلاح المؤسسي بينما يتناول الثاني إصلاح التعليم في مصر.
- أطلق شركاء التنمية إصدارا دوريا إلكترونيا جديدا يهتم بمتابعة مختلف قطاعات الاقتصاد المصري، والذي يأتي في صورة تقرير شهري يرصد لأهم الأحداث ذات الصلة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية النقدية والحقيقية على حدٍ سواء. التقرير من إعداد أحمد رجب السيد الباحث الاقتصادي بالمركز.
- صدر كتاب "تنقل العمالة بين البلدان في العالم العربي" باللغتين العربية والإنجليزية، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل العربية.
- صدر العدد العشرون من سلسلة مطبوعات منتدى الشركاء، والذي حمل عنوان: "سمات الشخصية المصرية بين الثبات والتغيير" من إعداد أ.د. أحمد زايد - أستاذ علم الاجتماع والعميد السابق لكلية الآداب - جامعة القاهرة وعضو مجلس أمناء شركاء التنمية، شاملا المحاضرة التي ألقاها خلال الجلسة العشرون من منتدى الشركاء.
- صدر كتاب "صنع القرار في مشروعات التنمية في مصر" والذي يضم أعمال المؤتمر الذي عقده شركاء التنمية حول ذات الموضوع. الكتاب من تحرير أ.د. مصطفى كامل السيد.
- صدر العدد الثالث عشر من سلسلة مطبوعات منتدى الشركاء، والذي حمل عنوان: "الاحتكار في السوق المصري" من إعداد الأستاذة الدكتورة ليلي الخواجة - عضو مجلس الشورى؛ والدكتور أحمد فاروق غنيم - أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وعضو مجلس أمناء شركاء التنمية. شاملا النقاش الذي دار حول الموضوع خلال الجلسة الثالثة عشرة من منتدى الشركاء.

نرحب بمساهماتكم

في إطار التوسع الذي يشهده شركاء التنمية، ورغبته في إفساح المجال أمام المزيد من العناصر الشابة المتميزة للمساهمة في أنشطته، فإنه يسعد الإعلان عن فتح الباب أمام تلقي عروض في أي من الأبواب الثلاثة لآفاق التنمية.

فعلى من يرغب إرسال عرض لأحدث ما كتب في أحد موضوعات التنمية في واحدة من الدوريات الأكاديمية المعترف بها فيما لا يتجاوز 1000 كلمة، ويشترط ألا يكون قد مضى على نشر المقال (أو المقالات) موضوع المساهمة عامان على الأكثر، مع مراعاة إرفاق كل من أصل المقالة (أو المقالات) المعروضة والسيرة الذاتية المختصرة للباحث، وذلك على البريد الإلكتروني لشركاء التنمية في ميعاد أقصاه 2010/12/20. وسيقوم الشركاء بتقديم مكافأة رمزية لمن يقع الاختيار على عروضهم للنشر.